

وزارة النقل - قطاع النقل البحري

الهيئة العامة لميناء الإسكندرية

قرار رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٤

بشأن إلغاء المادة الثانية من قرار الهيئة رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٤

وذلك فيما يخص قيام شركة المستودعات المصرية العامة

بتحصيل مقابل الفرز في حالة السحب المباشر

رئيس مجلس الإدارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة :

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الهيئة العامة لميناء الإسكندرية :

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ باختصاصات ومسؤوليات الهيئة العامة

لميناء الإسكندرية :

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن ميناء الدخيلة :

وعلى القرار الجمهوري رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل :

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تحديد مقابل الخدمات

التي تؤدي (شحالة - فرز - وزن) بميناء الإسكندرية والدخيلة :

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلساته الرابعة في ٢٠٠٤/٩/٢١

على إصدار هذا القرار :

وعلى اعتماد السيد د.م. وزير النقل لحضور الجلسة المتضمن هذا القرار :

قرر :

(المادة الأولى)

يلغى ما جاء بالمادة الثانية من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٤ وذلك فيما يخص قيام شركة المستودعات المصرية العامة نيابة عن الهيئة بتحصيل مقابل الفرز على الرسائل التي يتم صرفها بنظام السحب المباشر بالفترة المحددة بالبند رقم (١) من المادة الأولى من القرار رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٤ المشار إليه وقدرها ١٥ جنية عن كل طن قائم ، ويعسب كسرطن طناً ، على أن تقوم الهيئة بتحصيل هذا المقابل بعرفتها .

(المادة الثانية)

تخصص نسبة (١٠٪) من نسبة الـ (٣٠٪) التي كانت تؤول لشركة المستودعات مقابل قيامها بالتحصيل ، وذلك لإثابة العاملين بالهيئة والقائمين على التحصيل والإشراف والمتابعة ويقرر للسيد رئيس مجلس الإدارة زيادة بمقدار (٢٪) عن السيد النائب .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول شهر يونيو ٢٠٠٤

رئيس مجلس الإدارة

لواء بحري / محمد أحمد إبراهيم يوسف